# حصار النجف

## قصاص المحتلين من ثورة التحرر سنة ١٩١٨

الأستاذ علي كاشف الغطاء(*)

النجف قلعة العروبة الصامدة في ثغر الصحراء، فقد عُرفت بالتطلع إلى الحرية والنزوع إلى إلى الاستقلال على مدى العصور، فلم تطأطئ رأسها للغزاة ولم تستكين للمحتلين، فتهب للجهاد هبة رجل واحد، كلما دهتها دواهيهم وخيّم على سمائها شرورهم، على الرغم من كونها مهبط العلم ومدينة العلماء، ولذا نجد أنها استرعت، بهذه الطباع اهتمام معظم دول العالم المتحضر وشعوبه خاصة تلك الدول ذات المطامع الاستعمارية التي تخطط للاستيلاء على دول المنطقة العربية وفي طليعتها العراق وتأتي في مقدمة تلك الدول دولة بريطانيا. التي أولى كثير من سياسيّها وساستها المعنيين بشؤون العراق في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، عناية خاصة، للأسباب ذاتها فضلاً عن منزلتها الدينية والروحية، الأمر الذي أدى أن يشد بعضهم الرحال إليها، ليطلع على أوضاعها الاجتماعية، ويدرس ما كان سائداً فيها من اتجاهات سياسية وفكرية، إذ كانت النجف في تلك الفترة على مستوى عالٍ من النهضة العلمية والفكرية، وعلى اتصال بأفكار التحرر والاستقلال التي ظهرت عند المثقفين العرب في أعقاب إعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨، لذا لم غريباً أن تزور النجف المس جيروترودبيل في ٧ آذار سنة ١٩١١ تمهيداً للإطلاع عليها والتعرف على مجتمعها، كجزء من اهتمام السياسة البريطانية.

وهكذا لم يمض وقت طويل على وقوع بغداد في قبضة الجيش البريطاني في ١١ آذار عام ١٩١٧، حتى بدأ أفعوان الاحتلال ينساب إلى مدن العراق الواحدة بعد الأخرى، وسرعان ما عيّنت سلطة الاحتلال الكابتن بلفور، الذي كان يحسن اللغة العربية، حاكماً سياسياً، لمنطقة الشامية والنجف، وعندما وصل بصحبة الميجر بولي حاكم الحلة، وقعت له مشادة وجدل مع رئيسين من رؤساء المحلات في البلدة هما، عطية أبوكلل وكاظم صبي، حول الأتاوة التي كان يفرضها عطية أبوكلل، على القوافل التي كانت تتمون بالحبوب من النجف.

---

(*) أديب، باحث، متتبع.

عن: مجلة المورد البغدادية مج٢٣ ع٢ ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ص٥٤-٥٨.

ولما كانت النجف في تلك الفترة خالية من القوات العسكرية، شعرت سلطات الاحتلال، على أثر ذلك الخلاف، بضرورة وضع حاميات عسكرية في مواقع معينة من منطقة الكابتن بلفور، وقام برسي كوكس الحاكم السياسي في العراق مع ثلة من الضباط في أوائل كانون الأول ١٩١٧بجولة استطلاعية لذلك الغرض[١].

وقد وُزعت تلك الحاميات في أوائل عام ١٩١٨ على مناطق الفرات الأوسط، ووضعت إحداها في«شريعة أم التبن» في مدينة الكوفة التي تبعد سبعة أميال عن النجف، تحاشياً من وضعها في داخل المدينة المقدسة، لئلا يسبب ذلك ردود فعل في الأقطار الإسلامية[٢]. وأخذت الحامية تجري تمارينها العسكرية في الصحراء بين الكوفة والنجف.

وفي صباح ١٢ كانون الثاني ١٩١٨ اقتربت مفرزة من ثلاثمئة من الخيالة الهنود من الجيش البريطاني، من سور النجف، تصدى لها النجفيون فجرت معها معركة أسفرت عن قتل أحد الجنود الهنود وجرح جندي آخر، فولت المفرزة الأدبار وعادت من حيث أتت.

ولم تمض إلاّ ساعات قليلة حتى ظهرت في السماء طائرة إنكليزية لم يتوان بعض المسلحين النجفيين عن رشقها بنيران أسلحتهم بينما انطلق بعضهم الآخر مهاجماً سراي الحكومة، مما حمل معاون الحاكم السياسي حميد خان أن يُخليه ويغادر النجف مع موظفيه إلى الكوفة[٣].

ونتيجة لهذه الحوادث قرر الإنكليز تعيين الكابتن مارشال الذي كان معاوناً للحاكم السياسي في الكاظمية، الذي اعتبرته المس بيل: «فريداً في لياقته للمهمة الصعبة التي كُلف بها» في النجف[٤].

وقد وصل الكابتن مارشال إلى النجف في اليوم الأول من شباط سنة ١٩١٨، اتخذ مقر عمله وسكناه في خان عطية أبوكلل، خارج البلدة، الذي سبق أن استولى الجيش البريطاني عليه.

وكانت باكورة أعمال مارشال إعادة تشكيل جهاز الشرطة الذي كان مُعظم أفراده من أبناء النجف نفسها وأبدلهم بآخرين من خارجه، لاعتقاده بأن الشرطة من أبناء المدينة كانوا ضالعين مع الثوار ويساعدونهم، ثم شرع في القيام ببعض الإجراءات في الإدارة المحلية، كجباية رسوم البلدية والبدء بتنظيف البلدية التي كانت مهملة وفي حالة مزرية.

(١) حسن الأسدي، «ثورة النجف» دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٥، ص١٦٧، ١٦٨ راجع كذلك، الدكتور علي الوردي، «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٧٨، المجلد ٣ ص٢١١.

(٢) عبد الرزاق الحسني،«ثورة النجف» دار الكتب، بيروت ١٩٧٨، ص٢١.

(٣) Wilson, London «loyalties» 1936, Vd. 75, P. 2 .

(٤) المس بيل «فصول من تاريخ العراق القريب» ترجمة، جعفر الخياط، دار الكتب، بيروت، ١٩٧١، ص١٢٢.

لقد تصور الإنكليز أنهم بتلك الإجراءات الإدارية يستطيعون أن يمتصوا نقمة النجفيين الذين سلبوهم حريتهم واستقلالهم، وينسوهم قضية بلدهم، وبذلك يحلّون مشكلة الثورة فتتم لهم السيطرة على النجف وما جاورها من مناطق الفرات، ولكن هيهات فدون ذلك خرط العتاد، إذ لم يرضخ النجفيون ولم يستسلموا إلى إرادة المحتلين فتنادى الرجال إلى حمل السلاح وإشهاره في وجه المعتدين الغزاة.

يعزو بعض الكتاب، العداء للإنكليز في النجف إلى أن: «هناك تيار عدائي.. قائم على أساس الدين ومستمد من حركة الجهاد، وهو تيار كان يضم عدداً كبيراً من الملائية (رجال الدين) والعوام، فقد ظل هؤلاء ينظرون إلى الإنكليز نظرتهم إلى كافر يجب محاربته، وكان الكثير من هؤلاء بالإضافة إلى ذلك، يؤمنون بحتمية انتصار الأتراك وحلفائهم الألمان في الحرب..»[(١)] ويذكر ولسن الحاكم السياسي في العراق في مذكراته قائلاً: «إن الإشاعات أخذت منذ أوائل آذار ١٩١٨ تتتابع باستمرار وفيها الكثير من التفاصيل عن قرب حلول هزيمتنا وعودة الأتراك إلى العراق»، ويمضي ولسن في وهمه هذا فيقول: «إن ثورة النجف ما كانت لتقع لو أنها تأخرت عن موعدها أياماً قليلة، ففي ٢٦ آذار تم أسر القوات التركية بأسرها في الفرات الأعلى»[(٢)].

إن الزعم بأن ثورة النجف كانت تعوُل على انتصار الأتراك في الحرب وتحسب له حساباً، ولولا ذلك لما قامت الثورة ضد الإنكليز، زعم يفتقد إلى الدليل، بل على العكس، إذ من المعلوم أن النجف ثارت مراتٍ عديدة ضد الأتراك وطردت موظفيهم وكان آخرها ثورة ٨ رجب ١٣٣٣ هـ/ ١٩١٥ م، وأخذت تحكم نفسها لبضع سنوات قبل الاحتلال[(٣)].

ثم توالت الأحداث مسرعة حين ظهرت جماعة من أبطال النجف الأشداء على رأسهم الحاج نجم البقال[(٤)]، الذين خططوا لتفجير الثورة، بمهاجمة مقر الحاكم السياسي في خان عطية في خارج البلدة.

وكان في رأيهم أن الاستيلاء على المقر سيؤدي حتماً إلى انتشار الثورة في النجف، وعندئذٍ ستلبي العشائر المجاورة، نداء الثورة وتنضم إليها.

وفي فجر يوم ١٩ آذار ١٩١٨ انطلق الحاج نجم مع جماعة من أصحابه لمحو المقر، «وعند شروق الشمس تقدم لمحو باب الخان اثنان من المهاجمين هما الحاج نجم البقال ومحسن أبو غنيم،

---

(١) الوردي، المصدر السابق، ص٢١٣، ٢١٤.

(٢) ولسن، المصدر السابق، م٢ ص٧٤ Wilson(op. clt) voi 2، p.74 p. 74.

(٣) حسن الأسدي، «ثورة النجف» المصدر السابق، ص٥ ثم ص١٦٦.

(٤) هاجرت عائلته إلى النجف من الدليم.

وكانا متنكرين بزي الشبابة (الشرطة) للتضليل، وعندما طرق الحاج نجم الباب سأله الحارس، من أنت؟ فأجابه الحاج نجم بأنه حامل البريد«حسن الكصراوي»، «قدّم له مظروفاً كان يحمله معه فلما تسلمه الحارس عاجله محسن أبو غنيم بطعنة خنجر أردته قتيلاً في الحال، فأسرع الرجلان يتبعهما الآخرون إلى الدخول إلى الخان وبدأت معركة حامية الوطيس، اشتد فيها تبادل إطلاق النار بين المهاجمين والحرّاس، أسفرت عن قتل أحد المهاجمين وجرح ثلاثة منهم، وعلى الرغم من مقاومة الحرس الشديدة تمكن المهاجمون من قتل الكابتن مارشال وجرح ضابط آخر كان معه».

وحينما سلط الحراس النيران الكثيفة على المهاجمين من برج الخان قرروا الانسحاب بجرحاهم الثلاثة، وفي طريق عودتهم إلى البلدة، تصدّى لم أحد الشبان وأطلق عليهم النار التي أصابت صادق الأديب منهم الذي توفي بعد ثلاثة أيام من إصابته[١].

وما أن علم الكابتن بلفور الحاكم السياسي بمصرع مارشال حتى أسرع متوجهاً إلى النجف على رأس قوة عسكرية من الجنود، نشرها داخل المدينة وخارجها.

وعندما وقعت عينا القائد العسكري على جثة مارشال ملطخة بالدماء، لم يتمالك نفسه وانفجر قائلاً إن كل قطرة من هذا الدم الغالي تساوي أربعمائة نجفي»[٢].

كما فقد الكابتن بلفور هدوءه واتزانه وراح يكيل السباب واتّهم رؤساء المحلات في النجف: الذين حضروا لمقابلته، وعلى الأثر تجمع عدد من النجفيين المسلحين(المشاهدة) وطفقوا يجوبون الشوارع للبحث عن الجنود والشرطة ويستحوذون على أسلحتهم ويحتجزون بعضهم ويطلقون سراح بعضهم الآخر. ثم هجموا على سراي الحكومة القديم الذي كان مقراً للحرس فولى الحرس الأدبار، تاركين المهاجمين يقلعون أبوابه ويشعلون فيه النيران لتأتي على ما فيه من أثاث وأوراق[٣]، فكان ذلك إيذاناً بإعلان الحرب بين الإنكليز والنجف.

وبعد يومين من مقتل مارشال اقتربت كتيبة من الخيالة الإنكليز من سور النجف فخرج إليها جمع من النجفيين المسلحين وأخذوا يصلونها بوابل من الرصاص، واستمروا يطاردونها، حتى أجبروها على الانسحاب، وقد قوّت هذه الحادثة عزيمة النجفيين وزادت من تصميمهم على الثورة، وأثارت فيهم النخوة والحمية، متناسين خلافاتهم وصار بعضهم يحمس بعضاً ويحثه على القتال، وقد أشار الشيخ محمد رضا الشبيبي، الذي عاصر الثورة، إلى ذلك قائلاً:

---

(١) الوردي،«لمحات من تاريخ العراق الحديث» المصدر السابق ص٢٢٠.

(٢) علي الشرقي«موسوعة الشيخ علي الشرقي الثرية، الأحلام» القسم الرابع، مطبعة العمال، ١٩٩١، ص٣٢٠.

(٣) محمد رضا الشبيبي، «ثورة النجف» مجلة الثقافة الجديدة، عدد خاص تموز ١٩٦٩- ٢٩٤٠.

«إن النجفيين كانوا قبل ذلك مختلفين في كلمتهم وآرائهم، فلما وقعت واقعة الخيالة- رقّ بعضهم على بعض وتعاطفوا ونبذوا الخلاف، فعمد فتيان المحلات الأربع إلى حمل سلاحهم وهم يقطرون حماسة ونخوة، وصرت لا تسمع إلا قولهن: إن الضرورة تقضي بالاتفاق»[١].

وفي اليوم الرابع من الثورة في ٢٢ آذار ١٩١٨، وصلت إلى علماء ورؤساء النجف، رسالة من بلفور، تطلب إليه الاجتماع به لأجل المفاوضة فتألف وفد المفاوضة من عدد علماء النجف ووجهائها[٢]، فاستقبلهم الكابتن بلفور في مقره خارج المدينة، وقد قدم الوفد إليه طلب النجفيين أن يتخلى الإنكليز عن حكم النجف ويتركوها لأهلها ليحكموها بأنفسهم[٣].

فكان جواب بلفور: «إن الحكومة الإنكليزية تحترم النجف وعلماءها وأهاليها كل الاحترام، وهي تريد كل الخير لهم(!!) ولكن هناك جماعة من المفسدين هم الذين سببوا الفتنة وأخلوا بأمن البقعة المباركة الشريفة وسلامة العلماء الأعلام المجاورين لهذا البلد الطاهر، وليس لدى الحكومة سوى مطلب يسير هو تسليم هؤلاء المفسدين إليها لينالوا جزاءهم..» فكان رد الوفد، بأن الوفد جاء لإصلاح ذات البين وتذليل العقبات التي تقف حجر عثرة في سبيل الصلح بين الفريقين، أما هذا الطلب الذي قدمتموه، فهو لا يساعد على الصلح، فقال بلفور«إن هذه هي إرادة القائد العام، وهي لا تُرد»، فلما طلب إليه الوفد التساهل وعدم التصلب، أجاب بأنه سيخابر القائد العام ويبلغ الوفد الجواب في اليوم التالي.

وفي اليوم التالي حسب الوقت المحدد سلّم بلفور عضوين من أعضاء الوفد الشروط التالية:

أولاً: تسليم القتلة ومن اشترك معهم بالفتنة بلا قيد أو شرط.

ثانياً: غرامة ألف بندقية وخمسين ألف روبية، يجمعها الشيوخ المخلصون من محلات البلدة التي كانت لها يد في الفتنة.

ثالثاً: تسليم مائة شخص من المحلات الثائرة إلى الحكومة البريطانية لسوقهم من النجف كأسرى حرب[٤].

---

(١) محمد رضا الشبيبي، «ثورة النجف» المصدر السابق، ص٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) هم الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء والشيخ محمد جواد الجواهري والشيخ جعفر الشيخ راضي، والشيخ محمود آغا الهندي، والسيد عباس الكليدار والسيد هادي الرفيعي النقيب والسيد مهدي السيد سلمان، راجع، الوردي، المصدر السابق ص٢٢٤، وأورد عبد الرزاق الحسني في«ثورة النجف» في الصفحة ٩٥، أسماء الوفد مع بعض الاختلاف.

(٣) محمد رضا الشبيبي، المصدر السابق، ص٢٩٧، وعلي الوردي، المصدر السابق ص ٢٢٤.

(٤) حسن الأسدي «ثورة النجف» المصدر السابق، ص ٢٦٧ راجع كذلك: الموردي، «لمحات من تاريخ العراق الحديث» المصدر السابق ص٢٢٥.

وعند تقديم هذه الشروط للوفد صرح قائلاً: «إن النجف ستبقى تحت الحصار الشديد فيمنع عنها الطعام والماء إلى أن تستجيب للشروط وتنفذها بحذافيرها»[١].

وهنا لابد لنا من الإيضاح أن بريطانيا العظمى ذات السطوة والقوة قد لجأت إلى وسيلة الحصار الذي هو من وسائل الإكراه التي تتكون من أعمال غير مشروعة، يحرمها القانون الدولي العام بصورة عامة وأن علماء القانون يرون أن الحصار بهذه الوسيلة مدعاة للشك والريبة في مشروعيته[٢]، ويذهب علماء القانون الدولي إلى أن القانون، قد يجيز القيام بها استثناء على أن يكون ذلك رداً على عمل غير مشروع يكون قد وقع قبل الدولة من الدولة الأخرى التي تستعمل هذه الوسائل ضدها، وذلك بشروط منها:

١- أن تكون قد فشلت جميع الوسائل الودية في فض النزاع القائم.

٢- أن لا تكون هناك عدم تناسب غير عادل بين العمل الذي فرضت من أجله أعمال الإكراه، وبين أعمال الإكراه نفسها.

وإن عدم التناسب هذا هو ما حدث فعلاً في فرض الحصار على النجف عقاباً لها على ثورتها المشروعة من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي، فإن قتل بضعة أفراد عساكر السلطة المحتلة لا يبرر مطلقاً فرض الحصار على المدينة بأكملها وحرمان سكانها من مقومات الحياة، الغذاء والماء، هذا فضلاً عن إجراءات التشدد لتضيق طوق الحصار وإعلان الرغبة في الامتصاص والثأر من النجف، فقد جاء في برقية القائد العام، جواباً عليه برقية علماء النجف التي قالوا فيها: «إن النجف زاوية دينية لا ميدان حرب» قوله: «إن التصميم لهو تصميم بريطانيا، وإن قصاص البلدة لم يبتدئ بعد وأنهم(أي الإنكليز) لن يرفعوا الحصار حتى يثأروا بالمشانق ونسف البيوت والمنافي وتثقيل الغرامات»[٣].

لقد رفض النجفيون الشروط جملةً وتفصيلاً، وصمموا على مواصلة الثورة والوقوف صفاً واحداً في وجه المحتلين حاملين أسلحتهم استعداداً للقتال.

أما الإنكليز فقد حشدوا قوات كبيرة في الكوفة، بقيادة الجنرال سالدرز وتمركزت طلائع تلك القوات في مقام كميل بن زياد الذي يبعد كيلومترين عن سور النجف، وشرعت بحفر الخنادق ووضع المتاريس ونصب الأسلاك الشائكة حول سور المدينة، فأحكمت طوق الحصار

(١) الوردي«لمحات» المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٢) الدكتور محمود سامي جنينة، «القانون الدولي العام» مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٣٨ ص٦٠٦، ٦٠٧.

(٣) علي الشرقي«الأحلام» المصدر السابق، ص٣٢٠.

على النجف فأتقطع كل اتصال لها مع الخارج، فلم يعد بالإمكان أن يدخل إليها أو يخرج منها أي أحد.

كان نطاق الحصار المضروب حول السور في بداية الأمر على بعد ألف ياردة تقريباً ثم تقلصت هذه المسافة وجرى تقريبه لمسافة أقصر بكثير وعزز بنطاق آخر من الأسلاك الشائكة.

وللإمعان في تشديد الحصار قام الإنكليز بسدّ جدول «السنية» الذي يأخذ مياهه من نهر«جحات» في مدينة أبي صخير ويمر بالقرب من سور النجف، حيث كان الناس يستسقون منه، ولم يدّخر الإنكليز وسعاً في اتخاذ شتى الوسائل لمنع وصول أية كمية من الأطعمة أو الحبوب أو الماء العذب إلى النجف من الخارج.

لقد استمر الحصار مدة تزيد على الأربعين يوماً لاقى خلالها الأهالي الأمّرين وكابدوا أقسى حالات الحرمان وندرة الماء وقلة الغذاء وأضطر الناس إلى الاعتماد في مشربهم على مياه الآبار المالحة التي لا تستساغ والتي تمجها الأفواه وتعافها النفوس وقد وصف ذلك الشيخ محمد رضا الشبيبي -الذي كان يعيش في النجف أثناء الحصار- بقوله:

«وأفظع آثاره-يقصد آثار الحصار- انقطاع الماء، فقد التجئ الجمهور إلى مياه الآبار الملح الزعاق وهم يدعونه (ماء العديدة والدلو). وماء هذه الآبار من الأقنية القديمة،... وقد بيع حمل الماء العذب بليرة ومجيدي(بالعملة العثمانية)هذا اليوم يقصده ٢٥ آذار ١٩١٨»[١].

في مساء يوم ٣١ آذار ١٩١٨ أمطرت السماء وابلاً غزيراً لم تشهد المدينة منذ سنين، فأسرع الناس لجمع ما أنعم الله عليهم من الماء العذب الذي حُرموا منه من جراء الحصار، بعد أن يأسوا من الحصول عليه، مهما حاولوا، حتى أن عوائل كاملة لاقت حتفها برصاص الجنود الحرس، عند محاولتها عبور السور، سعياً وراء صفيحة من الماء العذب.

وقد جاء في عريضة الإحتجاج على الحصار التي وجهها عدد من كبار علماء النجف إلى القائد العام للجيوش البريطانية في العراق، قولهم:

«وأشد البلاء قطع الماء فإنه من العقوبات التي لا تُسوّغ في جميع الأديان البشرية، فإن لم تكن رحمة للرجال فالرأفة على النساء والأطفال.. وقد أشرفت النفوس على التلف والهلاك من الجوع والعطش وتعطيل الأسباب. وهذه المعاملة ضربة على جملة العالم الإسلامي، جارحة لعواطف عامة المسلمين..»[٢].

---

(١) محمد رضا الشبيبي، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٢) راجع نص العريضة في، الوردي، المصدر السابق ص٢٣٤.

ولكن القائد العام لم يكترث باحتجاج العلماء ولم يُعط بالاً إلى النواحي الإنسانية التي أشاروا إليها، وبدلاً عن ذلك طلب إليهم أن يساعدوه في إنزال العقاب بالثوار، قائلاً:

«في استطاعة النجف الأشرف أن تخرج سالمة من مأزقها الحالي إذا خضعت للشروط التي سبقت وعرضناها، ففي إمكان حضرات المجتهدين والعلماء الأعلام حكام النجف المسلمين، لا بل الأحرى عليهم أن يطهروا بلدتهم من مفسديها، كما وعليهم مساعدتنا على إيقاع العقاب(!!) بأولئك الذين اقترفوا تلك الجريمة[1] وعلى من حضوا على ارتكابها..»[2].

لقد كان لبرقية القائد العام، أثرها السيئ في نفوس النجفيين بمختلف طبقاتهم وأستنكرها العلماء فبادرت جماعة منهم إلى الرد التالي بتاريخ ٣٠ آذار ١٩١٨.

«لحضور حضرة القائد لعام للجيوش البريطانية في العراق، تلقينا تلغرافكم نمرة ٢٨٠٢ بتاريخ ٢٦ آذار ١٩١٨ وأخذنا ما فيه بنظر التدقيق، تذكرون أنكم لم توقعوا العقاب بالأهالي الذين لم يخالفوا القانون، ونحن نفصح بالصراحة، أن البلاء والعقاب ما وقع إلاّ على الأبرياء والضعفاء الذين لا جناية لهم ولا تقصير، وقد نشرنا لعدالتكم.. طالبين رفع الحصار والأسر عن الأبرياء والضعفاء بإصدار العفو العام وعسى أن لا يكون خفي عليكم عجز العلماء وعامة الأهالي عمّا تقدر عليه دولة معظمة كالدولة البريطانية التي وعدت بحفظ حرمات الإسلام ورعاية المسلمين، كما أعلن القائد الفاتح مود في أوائل فتح بغداد، وأكده الحاكم الملكي العام، بحفظ نواميس معابدنا التي صارت منذ أكثر من عشرة أيام هدفاً لرصاص المترايوز، وشؤون العلماء مهتوكة بهذا الحصار الشديد. وبالنهاية نقول بكل صراحة بدافع النصيحة للدولة الفخيمة أن هذا الحصار الذي أوجب تلف عدة من نفوس الأبرياء من الغرباء والمجاورين كل يوم بالقتل والجوع والعطش، كل هذا فضلاً عن مغايرته للرأفة والعدالة، ومخالف للنواميس الإنسانية وحفظ حقوق البشرية وموجب هتك الحرمات الإسلامية، وهو ضد المصلحة المرعية لمثل هذه الدولة الوحيدة بالسياسة التي لا يعجزها مثل هذه المسألة الطفيفة. أما العلماء فلم يقصّروا ولا يقصّرون بالقيام بوظيفتهم في الوعظ والنصح والإرشاد، وكيف وهو من واجباتهم الدينية؟ ولكن لا تكاد تنحسم المادة بصرف الوعظ فقط حتى تنضم إليها مساعدتكم بالعفو والسياسة اللازمة في مثل هذا الوقت ولذلك الأمل فيكم أكيد بإصلاح هذه الغائلة بالتدابير الحازمة بالقريب العاجل إن شاء الله»[3].

(١) يقصد قتل الكابتن مارشال معاون الحاكم السياسي في النجف.

(٢) نص برقية القائد العام في الوردي، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٣) محمد رضا الشبيبي، «ثورة النجف» المصدر السابق، ص٣٠٣.

لقد أغضبت هذه البرقية القائد العام أيّما إغضاب وحملته على التعسف والتشدد في منع وصول أية كمية من المؤن إلى النجف فندرت الأطعمة وارتفعت أسعارها إلى درجة تفوق الخيال، فأصبح القوت في تمنيات الناس وأحلامهم كالياقوت، ونفد جميع ما كان مخزوناً لديهم من حبوب وتمور، وصار الناس يقتاتون بلحوم حيوانات، ليست من الماشية ولا من الطائرة التي اعتادوا على أكلها.

وفي صباح يوم ٥ نيسان ١٩١٨ أذاع قائد جيوش النجف والكوفة المنشور التالي:

١- إن إطلاق النيران المستمرة من الأشقياء على العساكر البريطانية لا يمكن أن يحتمل أكثر.

٢- وبالنظر إلى هذا ستتخذ الإجراءات التي أجدها ضرورية، غير أن هذه الإجراءات ستسري في بادئ الأمر على بعض المحلات الخارجة عن البلدة، فعلى الأهالي أن يبتعدوا عن الأسوار وعن نواحي البلدة كي يسلموا من الضرر، وأنصحهم أن يختبئوا داخل السراديب بينما المدافع(الطواب) تطلق نيرانها.

٣- وليتأكد حضرات العلماء الأعلام والأهالي الخاضعون أنه لا يحصل أي ضرر للمحلات المقدسة داخل البلدة[1].

قائد جيوش

النجف والكوفة

وفي أعقاب إذاعة المنشور في أعلاه، بدا للجيش الإنكليزي أن الحصار قد فعل فعله الذي كانوا يستهدفونه في إنهاك أهالي النجف وثوآرها من جراء الجوع والعطش، وإضعاف قوتهم في المقاومة وقدرتهم على القتال، فقرروا الهجوم على المدينة، بدءاً بالاستيلاء على تل«المقلاب» ذي الموقع الاستراتيجي في الجهة الغربية بالقرب من محلة الحويش في المدينة، فلم يمضي فجر يوم ٧ نيسان سنة ١٩١٨، حتى أمطروا التل بوابل من القنابل والرصاص الكثيف حتى تمكنوا من التل فاحتلوه وأخذوا يتغلغلون في المدينة من تحت نيران مظلة مدافعهم، ثم شرعوا في هدم البيوت كما قرروا، هدم السور في الجهة الغربية بقصفه بالقنابل لإرهاب الثوار وإجبارهم على الاستسلام.

وبعد أن تسنى للجيش الإنكليزي الاستيلاء على أحياء المدينة المهمة وبث عملائهم لكي يتتبعوا أخبار رجال الثورة وأماكن وجودهم، بقصد إلقاء القبض عليهم، وقد تمكنوا من ذلك وتم تنفيذ حكم الإعدام بأحد عشر من أبطال الثورة، في الكوفة في التاسع عشر من شعبان ١٣٣٦ هـ (٣٠ أيار ١٩١٨م) وهم:

(١) الوردي، المصدر السابق، ص٢٣٩. نادر شاه، طهماسب، الموصل، مناطق العبور الموصل ١١٥٦هـ ١٧٤٣م.

١- كريم حاج سعد.
٢- أحمد حاج سعد.
٣- محسن الحاج سعد.
٤- سعيد مملوك الحاج سعد.
٥- كاظم صبي.
٦- محسن أبو غنيم.
٧- عباس علي الرماحي.
٨- علوان علي الرماحي.
٩- الحاج نجم البقال.
١٠- جودي ناجي.
١١- عبد الحاج دعيبل.

ونفي مائة وخمسة وعشرين شخصاً إلى الهند، اثنان منهم استلمهم الشيخ خزعل أمير عربستان.

وعلى أي حال بدأ الإنكليز فك الحصار عن النجف منذ اليوم الثاني عشر من نيسان ١٩١٨ فشرعوا يسمحون لبعض الأسر والأشخاص بالخروج من المدينة بعد الحصول على رخصة منهم، وقد استنكر أهالي النجف الطريقة التي اتبعها الإنكليز في التمييز بين الناس في السماح بالخروج.

وفي اليوم الأول من أيار ١٩١٨ أذن لسادن الروضة الحيدرية بفتح أبواب الحرم العلوي التي كانت مغلقة طيلة أيام الحصار. ثم بدأ الإنكليز في صبيحة اليوم الرابع من أيار من نفس السنة يزيلون الأسلاك الشائكة من حول النجف، وجاء بلفور بنفسه في عصر ذلك اليوم فأزال بيده الحاجز الذي كان يسدّ مدخل النجف باتجاه الكوفة، إيذاناً بفك الحصار نهائياً عن النجف، وهكذا أزيلت الغمة عن المدينة التي ناضلت وضحت بالغالي والنفيس وبذلت الكثير في سبيل الحرية ومقاومة المحتلين.